تقريباً، ضمن أراضي الامبراطورية العثمانية، فقد تعرّض المسؤولون في الاستانه لحملات متواصلة من الضغوط الاقتصادية، والعسكرية، والسياسية، من اجل التأثير في السياسة العثمانية لصالح هذه الدولة، أو تلك. وعـزّز تأثير هذه الضغوط تردّي الاوضاع الاقتصادية في السلطنة، الى حدّ اعلان افلاس الدولة العثمانية (العام ١٨٧٥)، وتشكيل ادارة دولية للدَيْن (العام ١٨٨١)، وعمليات القضم المتواصل لأطراف الدولة، سواء في شمال افريقيا الذي احتلته فرنسا تدريجياً ما بين ١٨٣٠ ـ ١٩١١، أو في قبرص ومصر اللتين خضعتا للاحتلال البريطاني في العام ١٨٧٨ و١٨٨٢، على التوالي، اضافة الى التوتر المتواصل على الحدود الروسية ـ التركية.

وبالنسبة الى فلسطين بالذات، تركت التطوّرات هذه آثاراً بعيدة المدى وشديدة الخطورة. صحيح ان حملة نابليون كانت شدّت انظار اوروبا الى المنطقة، الاّ انها استمرت لفترة قصيرة، وجاءت، بعدها، الحملة المصرية، بقيادة ابراهيم باشا، ابن والي مصر، لتفتح المنطقة تماماً على التدخّل الاوروبي في مختلف المجالات.

في هذه الاثنـاء، عمد الباب العالي الى اجراء سلسلة من الاصلاحات (التنظيمات) الادارية، والمالية، والعسكرية، بهدف تحديث الدولة العثمانية، وتشديد قبضة السلطة المركزية على الولايات المختلفة، والحفاظ على وحدة اراضي الدولة في مواجهة النزعات القومية الانفصالية، التي هدّدتها من الطرف الاوروبي بخـاصـة. وتأثّرت فلسطين، خلال عهد التنظيمات (١٨٣٩ ـ ١٨٧٦)، نظراً الى الاهتمام الاوروبي المتزايد والاطماع العديدة في منطقة شرق المتوسط. وبدأت محاولات الباب العالي التصدي للاطماع الخارجية في أراضي السلطنة، عشية الحملة المصرية على سوريا، عندما تمّ توحيد فلسطين، بأكملها (أي سناجق القدس ونابلس وعكا)، تحت لواء حاكم عكا، «بهدف تعزيز الجبهة العسكـريـة، والسيـاسيـة، في مواجهـة أطماع محمد علي»[٧]. وتجدّدت محاولة تجميع السناجق (المتصرّفيات) الفلسطينية في فرمان العام ١٨٤٠، الذي جعل محمد علي، في حياته، والياً على عكا، ضمن الحدود من رأس الناقورة الى بحيرة طبريا شرقاً، والبحر الميت جنوباً، وامتداداً، من هناك، الى ان يضمّ النقب وصحراء سيناء. الاّ ان رفض محمد علي المهلة التي حدّدها السلطان لقبول شروطه (عشرة أيام) أحبط ذلك المشروع. ولكن تواصل الاهتمام الرسمي العثماني بالاراضي المقدسة شهد تصـاعداً مستمراً منذ ذلك الحين، حيث أُجريت محاولتان، في العام ١٨٤١ والعام ١٨٥٤، لوضع القدس، مباشرة، ولوقت قصير، تحت حكم الباب العالي. وفي وقت لاحق، عادت خطط ضمّ سناجق فلسطين الى الظهور، عندما أُجري توحيدها في «ولاية القدس»، في تموز (يوليو) ١٨٧٢، وتعيين ثُريا باشا، والي حلب حتى ذلك الحين، والياً عليها. ولكن هذا الاجراء، أيضاً، لم يدم طويلاً؛ اذ سرعان ما عدل الباب العالي عنه والغى، في ١٨٧٢/٧/٢٣، «ولاية القدس»، أو «ولاية فلسطين» كما كانت تعرف في أوساط قناصل اوروبا[٨].

أمّا الاسباب التي دفعت المسؤولين العثمانيين، أساساً، الى انشاء «ولاية القدس»، فيبدو انها تعود الى رغبة الباب العالي في اعادة تنظيم الولايات العثمانية باتجاه جعلها أصغر حجماً، وبالتالي أكثـر استجـابة لاحتياجات الادارة المركزية ومحاولات الاصلاح والتنظيم فيها[٩]. ولكن الترحيب الاوروبي الملحوظ بهذه الخطوة، التي كان من شأنها ان تضع الاماكن المقدسة، كلها، في وحدة ادارية واحدة ترتبط بالاستانه مباشرة، بدلاً من والي دمشق، أو بيروت، أثار مخاوف الباب العالي الذي تنبّه الى ضرورة وضع تعقيدات ادارية أمام التغلغل الاوروبي في فلسطين. وفي النهاية، تمّ التوصل الى «حل وسط» اداري يعيد ربط الاماكن المقدسة مباشرة بالاستانه مع الحفاظ، في الوقت عينه، على